

في خدمة المستهلك ، كالجمعيات التعاونية ، حيث كانت اسعارها لا تقل عن اسعار السلع في الحالات التجارية الخاصة ، واكثر من ذلك ، فقد قاتلت احدى الجمعيات بتوزيع سلعة . . . بسعر اكثر مما كان يوزعه به تاجر اخر في نفس اليوم ونفس اللحظة » (٥٣) .

ونظراً لهذا الوضع ، والذي كان يهدد بأوخم العواقب بذات الادارة في القطاع في التشدد تجاه سياسة التصدير والاستيراد لقطاع غزة . وحدود هذا التشدد كان الضرر على تنفيذ القوانين الموضوعة منذ عام ١٩٥٨ لتنظيم الصادرات والواردات التي كانت تنص على تخصيص ٢٥٪ من ثمن الحمضيات لاستيراد السلع الضرورية .

وبرغم التوضيح الذي قدم عن أن « نسبة ٢٥٪ ليست ظالمة وفيها كثير من الجاملة ، وأن ما يقع اليوم كان يقع بالامس لجهة وجود نص قانوني بخصوص نسبة ٢٥٪ ، وأن المطبع في جميع بلاد العالم ان تسترد جميع حصيلة الصادرات نقداً [ و ] ان المجلس التشريعي يرعى مصالح التاجر كما يرعى مصالح الشعب » . وعلى الرغم من التوضيح الذي قدم لطمأنة التجار ، وعلى الرغم من الازمة الاقتصادية الخانقة ، قانونية ومحدودية الاجراءات المقترحة ، فقد استنفر تحالف التجار في المجلس التشريعي وبذل المستحيل كي يلغى الاجراء المذكور ، فقد رجا أحد الاعضاء « ان لا يكون هناك تغيير عميق في نظام الاستيراد او التصدير » (٤٤) . وبعد ان شكر الحاج راغب العلمي « الابدي البيضاء ، الابدي الطاهرة ، ذات النية الحسنة ، ابدي الادارة الرشيدة » ، وعلى رأسها يد الرجل الصالح ، الحاج ، والحاكم العام » تحدث عن « العامل الذي كان يتقاضى ثمانية قروش وأصبح يتلقى في المتوسط جنيهها ( ومنهم ) من يأخذ جنيهين وثلاثة » . ثم تطرق الى صلب الموضوع مهاجماً « بعض اللجان في الادارة الرشيدة » التي « تصدر قرارات لا تتمشى مع الصالح العام ولا مع ازدهار وانعاش القطاع . . . قرارات مضادة لتجي المصالح » ، من أصحاب البيارات الفقراء ( و ) الواحد منهم من العام للعام لا يلبس هدماً — أي ثوباً . . . » . وبعد ان استكمل دفاعه عن العمال المساكين واصحاب البيارات الفقراء ! بدأ دفاعه عن التجار قائلاً « قيدت اللجنة جميع المصرين بأنه خلال شهرين من تاريخ ورود العملة ان يكونوا مستوردين جميع الكمية ، فيبعد شهرين سفستورون سلعاً بقيمة ملايين من الجنيهات مع العلم ان القطاع لا يستوعب هذه الكمية من السلع لذلك كان الاولى ان يمنع المصدر مدة سنتين ليأتي بالنسبة المفروضة عليه » . واسهب بعد ذلك في الحديث عن الاسعار ، وال الصادرات ، وقدم سعراً جديداً لصندوق